



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ - ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٠)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير سردا للتطورات والأنشطة المتعلقة بالولاية المسندة إلى بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١، و ٦٨٩ (١٩٩١) المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١، و ٨٠٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٣. وهو يغطي الفترة الممتدة من ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٠.

ثانيا - التطورات في المنطقة المجردة من السلاح

٢ - ظلت الحالة في المنطقة المجردة من السلاح هادئة بوجه عام على مدار الفترة قيد الاستعراض ونفذت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت عملياتها بيسر ودون انقطاع.

٣ - وحدث ٧٧ انتهاكا في المنطقة المجردة من السلاح، منها انتهاك بحري واحد، و ٨ انتهاكات برية، و ٢٠ انتهاكا يتعلق بالأسلحة، و ٤٨ انتهاكا جويًا. وحدثت معظم الانتهاكات البرية عندما استخدمت ناقلات عراقية الطريق الوحيد الممهد على طول الحدود للعبور إلى الأراضي الكويتية والخروج منها. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، واجهت دورية تابعة للبعثة مجموعة من سبعة مدنيين كويتيين كانوا يقفون قبل مواجهتهم على الجانب العراقي من المنطقة المجردة من السلاح. وانسحبت هذه المجموعة بمجرد أن أبلغتهم الدورية بأنهم قد دخلوا إلى الأراضي العراقية.

٤ - وشملت معظم الانتهاكات المتعلقة بالأسلحة المبلغ عنها حوادث أطلقت فيها طلقات طلقات نارية منفردة في أثناء الليل. ومنها الواقعةان البارزتان التاليتان:

(أ) في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أبلغ بعض حراس الكتيبة البنغالية المرابطين في قاعدة الدورية والمراقبة N-3 أن شخصا مجهولا أو أشخاصا مجهولين قد أطلقوا دفعتين من الطلقات النارية المذنبه على بعد ٢-٣ أمتار من أحد جنود الكتيبة البنغالية بينما كان يصعد برج القاعدة. وبعد أن نشرت البعثة قوة الرد السريع، أبلغ ضابط الاتصال العراقي الأقدم البعثة أن من المحتمل أن يكون المزارعون المحليون الذين يقومون بصيد الحيوانات البرية هم الذين أطلقوا هذه الطلقات النارية. بيد أن البعثة أخطرت فيما بعد أنه قد حدثت عمليات اقتحام داخل المنطقة وحولها وقت إطلاق الطلقات النارية. إذ، من المحتمل أن تكون الطلقات النارية أطلقت على بعض اللصوص المشتبه فيهم الذين ضلوا طريقهم ودخلوا منطقة قاعدة الدورية والمراقبة بطريق الخطأ؛

(ب) في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، لاحظت دورية تابعة للبعثة حدوث تبادل لنيران الأسلحة شبه الآلية على الجانب العراقي من المنطقة المجردة من السلاح بين شاحنتين. وكانت الشاحنتان تحملان ما مجموعه تسعة رجال عندما رصدتهم دورية البعثة قرب قاعدة الدورية والمراقبة N-4. ونزل الركاب من إحدى الناقلتين وفروا خارج المنطقة دون أن يتركوا خلفهم أي أثر على حدوث إصابات.

٥ - وتمكنت البعثة من تحديد هوية طائرة واحدة فقط من بين الطائرات المشاركة في عدد من الانتهاكات الجوية العديدة. وهي طائرة طراز ف ١٥ كانت تحلق فوق مقر القطاع الجنوبي يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. أما جميع الانتهاكات الجوية الأخرى فكانت تخص طائرات كانت تحلق على ارتفاع عال جدا يصعب معه تحديد هويتها.

٦ - وتعلق الانتهاك البحري الوحيد المبلغ عنه بأربعة قوارب عراقية رُصدت في المياه الإقليمية الكويتية في المجرى المائي خور عبد الله يوم ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

٧ - وتلقت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير خمس شكاوى، أربع منها من الكويت وواحدة من العراق. وكانت الشكاوى الكويتية الأربع على الوجه التالي:

(أ) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، اشتكى ضابط الاتصال الكويتي الأقدم من أن قاربين عراقيين قد رسيا بالمياه الكويتية، جنوب قاعدة الدورية والمراقبة N-2. وأرسلت البعثة دورية إلى المنطقة، ولكن لم تتمكن من التأكد من صحة الادعاء؛

(ب) في ١٣ كانون الثاني/يناير، اشتكى ضابط الاتصال الكويتي الأقدم من أن علامتين عموديتين من علامات الحدود مفقودتان. وتحققت دورية تابعة للبعثة من ذلك، ولكن لم تتمكن من تحديد ملابسات اختفاء العلامتين؛

(ج) في ١٥ شباط/فبراير، اشتكى ضابط الاتصال الكويتي الأقدم من أن خمسة رجال يرتدون زيا موحدا ترجلوا من شاحنة عراقية وقفت قرب الحدود، وعبروا الخندق وصعدوا الى المجاز الضيق. وأرسلت البعثة فريق تحقيق إلى الموقع ووجدت آثار عجلات شاحنة وآثار أقدام، ولكن لم تستطع تحديد ما حدث؛

(د) في ١ آذار/مارس، اشتكى ضابط الاتصال الكويتي الأقدم من أنه خلال الأربع والعشرين ساعة السابقة على هذا التاريخ عبر أفراد عراقيون الحدود إلى الكويت وحاولوا تسلق السياج، الذي لم يتم بعد كهربته. وعثرت شرطة الحدود الكويتية على آثار أقدام في الرمال متجه إلى الحدود الدولية نحو السياج وآثار محاولات تسلق السياج. وبعد إجراء تحقيق، خلصت البعثة إلى أن المحاولة المزعومة للعبور قد وقعت ولكن لم تستطع تحديد من قام بها.

وقدم ضابط الاتصال العراقي الأقدم الشكوى الخامسة، وزعم فيها أنه في ١ آذار/مارس، سُمع صوت طائرة عسكرية، لم تتيسر رؤيتها، تدخل المجال الجوي العراقي قادمة من الكويت عند نقطة قريبة من أم قصر.

٨ - وزارت البعثة ما مجموعه ٥١ سفينة رست بميناء أم قصر في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. وتألّفت شحناتها أساسا من القمح والأرز والزيوت النباتية وأغذية الأطفال وشتى أنواع قطع الغيار.

٩ - وانتهى الآن من إقامة السياج المكهرب الذي كان يجري إنشاؤه في الكويت لفترة من الزمن. وبدأت السلطات الكويتية في تنفيذ سياسة ترمي إلى إعادة نقل مراكز الشرطة الكويتية في المنطقة المجردة من السلاح إلى مواقع مجاورة لبوابات السياج، مما نشأ عنه الكثير من أنشطة البناء. وشهد الجانب الكويتي من المنطقة المجردة من السلاح توسعا عاما في المنشآت النفطية حيث ارتفعت الأنشطة حاليا إلى مستوى لم تشهده من قبل. ويجري أيضا توسع في إنتاج النفط على الجانب العراقي.

١٠ - وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، أغلقت البعثة قاعدة الدورية والملاحظة N-10 ونقلت الجزء الأكبر من أصولها ومواردها إلى موقع العمليات البحرية الذي افتتح حديثا. وقامت البعثة بهذا الإجراء في أعقاب قرار اتخذته الكويت بإغلاق المجاز/خندق في الجزء الجنوبي من المنطقة المجردة من السلاح. واستهدف الإجراء الكويتي تحسين الأمن في منطقة عبد علي وتيسير تطوير الأنشطة المدنية في الجزء الشرقي الأقصى من المنطقة المجردة من السلاح.

١١ - وفي أعقاب فترة طويلة من الإعداد، بدأ تشغيل مشروع رصد المجرى المائي خور عبد الله في ١٥ شباط/فبراير. ويتولى قائد القوة قيادة هذه العملية البحرية الجديدة مباشرة.

وتغطي المنطقة التي تضطلع بالمسؤولية عنها المجاري المائية (أساسا خور عبد الله) والمنطقة البرية التي تقوم البعثة بأعمال الدورية فيها انطلاقا من قاعدة الدورية والملاحظة N-2 بشبه جزيرة الفاو. وكُلف بالعمل في العملية البحرية ٨ بحارة و ١٨ مراقبا عسكريا من بنغلاديش. وهي تضطلع بالمسؤولية التشغيلية والسوقية عن ثلاث قواعد للدورية والملاحظة، منها قاعدة جديدة في جزيرة وره (M-1)، والقاعدة القائمة حاليا N-1، التي أعيد تسميتها M-2، وقاعدة الدورية والملاحظة بشبه جزيرة الفاو (N-2)، التي سيكلف بالعمل بها بصفة دائمة مراقبون عسكريون بمجرد الانتهاء من بناء رصيف بالقرب منها وسوف يعاد تسميتها قاعدة الدورية والملاحظة M-3.

١٢ - واستمرت الأنشطة الإنسانية التي تقوم بها لجنة الصليب الأحمر الدولية وهي تشمل تبادل البريد عبر الحدود. وفي ٢٢ آذار/مارس، نظمت اللجنة عملية بإشراف البعثة تم خلالها إعادة فتاة عراقية، كانت تعيش مع أقارب لها بالكويت، إلى والديها. وتم إلغاء اجتماع كان من المقرر أن تعقده اللجنة في كامب خور عملا بالفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ يتعلق بإعادة الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة عقب أزمة الخليج وذلك بناء على طلب اللجنة.

١٣ - وواصلت البعثة إقامة اتصال وثيق ومنتظم مع سلطات العراق والكويت على السواء على شتى المستويات، شملت زيارات قام بها قائد القوة للمسؤولين الحكوميين في بغداد ومدينة الكويت ومن خلال ضباط اتصال البعثة في العاصمتين. وتعاونت الحكومتان الكويتية والعراقية على السواء مع البعثة في تنفيذ عمليتهما.

ثالثا - المسائل التنظيمية

١٤ - في ٢٣ آذار/مارس، بلغ إجمالي قوام البعثة ٣٠٤ فردا موزعين على النحو التالي:

(أ) ١٩٧ مراقبا عسكريا، من الاتحاد الروسي (١١)، والأرجنتين (٤)، وإندونيسيا (٤)، وأوروغواي (٧)، وأيرلندا (٥)، وإيطاليا (٥)، وباكستان (٧)، وبنغلاديش (٥)، وبولندا (٥)، وتايلند (٦)، وتركيا (٦)، والدانمرك (٦)، ورومانيا (٣)، وسنغافورة (٥)، والسنغال (٥)، والسويد (٥)، والصين (١١)، وغانا (٥)، وفرنسا (١١)، وفترويلا (٢)، وفنلندا (٥)، وفيجي (٧)، وكندا (٦)، وكينيا (٤)، وماليزيا (٥)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (١١)، والنمسا (٧)، ونيجيريا (٥)، والهند (٧)، وهنغاريا (٥)، والولايات المتحدة (١١)، واليونان (٦)؛

- (ب) كتيبة مشاة قوامها ٧٧٥ فردا من بنغلاديش؛
- (ج) وحدة هندسية قوامها ٥٠ فردا من الأرجنتين؛
- (د) وحدة سوقيات قوامها ٣٤ فردا من الأرجنتين؛
- (هـ) وحدة هليكوبتر قوامها ٣٥ فردا من بنغلاديش؛
- (و) وحدة طبية قوامها ١٤ فردا من ألمانيا؛
- (ز) ١٩٩ موظفا مدنيا، منهم ٥١ موظفا معيّنين دوليا، والباقي معيّنون محليا.
- وفي ١ كانون الأول/ديسمبر حل الميجور جنرال جون أ. فيز (أيرلندا) محل الميجور جنرال، إيسا ترفيتن كقائد للقوة.

رابعاً - الجوانب المالية

- ١٥ - اعتمدت الجمعية العامة، كما أوضحت في تقريره السابق، (S/1999/1006 و Corr.1) في قرارها ٢٢٩/٥٣ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، مبلغا إجماليه ٥٣ ٩٩١ ٠٢٤ دولار لتغطية نفقات البعثة خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، رهنا باستعراض يجريه مجلس الأمن فيما يتعلق بمسألة إنهاء البعثة أو استمرارها. وسيجري تمويل ثلثي نفقات البعثة، وهو ما يعادل ٣٤,٧ مليون دولار، من خلال تبرعات مقدمة من حكومة الكويت. وحُدّدت الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء عن الفترة المنتهية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. ودفعت حكومة الكويت تبرعات بلغ إجماليها ٢٣,٤ مليون دولار عن الفترة المنتهية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.
- ١٦ - وفي ٢٤ آذار/مارس، بلغت قيمة الأنصبة المقررة غير المسددة في حساب البعثة الخاص عن الفترة الممتدة من بداية البعثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ مبلغ ١٠.٩ مليون دولار، وبلغت الأنصبة المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام ١,٩ بليون دولار.

خامساً - الملاحظات

- ١٧ - كانت الحالة على طول الحدود بين العراق والكويت، في أثناء الفترة قيد الاستعراض، هادئة عموماً. وواصلت البعثة تنفيذ مهامها بيسر، ومن ثم أسهمت في الاحتفاظ بالهدوء والاستقرار على طول الحدود. واستمرت في تلقي التعاون من السلطات العراقية والكويتية خلال هذه المحادثات. وأنا أوصي بالإبقاء على البعثة.

١٨ - وختاماً، أود أن أشيد بقائد القوة السابق، الميجور جنرال ترفينن، وإلى خلفه الميجور جنرال فيز، وإلى جميع الرجال والنساء العاملين تحت قيادته نظراً للطريقة التي يؤدون بها مسؤولياتهم. فهم يتحلون بمستوى رفيع من الانضباط والجلد، مما يُعد مفخرة لهم ولبلدانهم ولللأمم المتحدة.
